على أمل..

١٨ ألف طالب في السكن الجامعي بتشرين خلال الامتحانات

شعبان لـ«الوطن»: ١٠٠ ألف طالب إلى الامتحانات بعد ١٠ الشهر الجاري

| فادي بك الشريف

وجهت رئاسة جامعة تشرين عمادات الكليات بتسريع إصدار كل البرامج الامتحانية والتنسيق فيما بينها لتأمين القاعات اللازمة والكافية للطلاب واتخاذ كل الإجراءات وتأمين المستلزمات اللازمة، بحيث لا يتعارض الأمر مع امتحان السنة التحضيرية للكليات الطبية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس جامعة تشرين الدكتور هاني شعبان أن أكثر من ١٠٠ ألف طالب وطالبة سيتقدمون لامتحانات التعليم النظامي وذلك بعد العاشر من الشهر الجاري على أن يتم البدء للكليات النظرية والتطبيقية في آن معاً، مشيراً إلى أنه سيتم إقرار مواعيد البدء بالامتحانات خلال يومين وذلك بقرار من مجلس جامعة تشرين، مع ضرورة توفير ما يتطلب للعملية الامتحانية خاصة فيما يخص الكليات التي تضم أعداداً كبيرة من الطلاب.

وأشار شعبان إلى أن أعداد الطلاب في جامعة تشرين يقدر بـ١٢٠ ألف طالب وطالبة، إضافة إلى وجود ٣٠ ألف طالب في التعليم المفتوح كما تضم الجامعة ١٠ آلاف طالب وافد إليها من جامعتي حلب والفرات، لافتاً إلى وجود ١٢٠٠ عضو هيئة تدريسية و٣٥٠٠ طالب دراسات عليا.

وبيّن رئيس جامعة تشرين أن أعداد الطلاب القاطنين في المدينة الجامعية يزداد إلى ١٨ ألف طالب وطالبة بزيادة تفوق ٦ آلاف طالب في الأحوال العادية لاستيعاب السكن الجامعي والمقدر بـ١١ ألف طالب.

مؤكداً أن أي زيادة تتطلب تأمين خدمات أكبر على صعيد إقامة الطلاب في الوحدات السكنية، منوهاً بمتابعة كل ما من شأنه استكمال العملية الامتحانية، وهو من اهتمام رئاسة الجامعة، وهناك متابعة حثيثة للموضوع ومنع حدوث أي عقبات أو مشكلات.

العين بصيرة واليد قصيرة

عبد القادر يطالب البلديات بمشروعات استثمارية لتحقيق ريوع مالية

| القنيطرة - خالد خالد

اعتبر محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن الوحدات الإدارية تحمل جزءاً من الهم الحكومي باعتبارها على تماس مباشر مع المواطنين وتعطي الصورة الأولى عما تقدمه الدولة من خدمات أساسية.

وطالب محافظ القنيطرة خلال لقائه رؤساء البلديات بالبحث عن استثمارات لتحقيق موارد مالية والاستفادة من كل مصدر حتى لو كان متراً من الأرض، لافتاً إلى أن هموم البلديات يعيشها كل لحظة من نقص لرواتب العاملين إلى غياب الاستثمارات وتوقف رخص البناء والمشاريع الخاصة المولدة ريوعاً مالية.

وأكد عبد القادر تقديم وزارة الإدارة المحلية ثمانية ملايين ليرة إعانة للوحدات الإدارية التي ستخصص لتسديد رواتب العاملين فيها عن كامل ٢٠١٦، مطالباً بضرورة تشكيل فريق عمل مركزي للبحث عن مصادر للاستثمار والاستفادة من أي مشروع يمكن تنفيذه وسيتم تمويله من صندوق إقراض الوحدات الإدارية.

ولفت محافظ القنيطرة إلى أن الدولة أعطت كل شي وبالمقابل على الجميع وأولها الوحدات الإدارية التحرك لترجمة ذلك على أرض الواقع ولما فيه مصلحة المواطن والمحافظة ستقدم كل الدعم والتسهيلات الممكنة للوحدات الإدارية للظهور بشكل إيجابي والاستفادة من التجارب السابقة التي أقامتها الفعاليات التجارية المختلفة لتحقيق مشروعات استثمارية.

وتم في الاجتماع تشكيل فريق عمل بعضوية عضو المكتب التنفيذي المعني بقطاع البلديات ورئيس الوحدة الإدارية والمكتب الفني لدراسة أملاك البلديات واقتراح ما يمكن استثماره من عقارات ويعود بالنفع على البلدية.

وتراوحت الأفكار المقدمة من رؤساء البلديات حول ما يمكن استثماره من حدائق عامة وإقامة مخابز ومحطات محروقات وصالات أفراح وملاعب رياضية وبناء محاضر معدة للبيع أو الإيجار وتنفيذ مشاتل زراعية ومعامل كونسرة وانشاء أسواق تجارية.

قربي لـ«الوطن»: الصحة سحبت مشروع قانون ترخيص المنشآت الطبية من مجلس الشعب

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: سحب المشروع خطوة معطلة لتطوير القطاع الصحي

| محمد منار حميجو

بينما أعلن رئيس لجنة الخدمات والإدارة المحلية في مجلس الشعب صفوان قربي أن وزارة الصحة سحبت مشروع القانون المتعلق بترخيص المنشآت الطبية في البلاد، وصف نقيب أطباء سورية عبد القادر حسن هذه الخطوة بالمعطلة لتطوير القطاع الصحي.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال قربي: تم إضافة تعديلات على مشروع القانون المشار إليه في نهاية الدور التشريعي الماضي للمجلس إلا أن وزارة الصحة سحبته على أساس أنها تريد إجراء صياغة جديدة له ومن ثم إرساله إلى الحكومة على أساس أنه مشروع جديد، مؤكداً أنه من تاريخ سحبه لم يأت أي مشروع جديد إلى المجلس.

من جهته قال حسن: إن النقابة طالبت بمشروع قانون ترخيص المنشآت الطبية لما له من دور كبير في تطوير القطاع الصحي مشيراً إلى أنه تمت مناقشته في لجنة الخدمات في مجلس الشعب إلا أنه لم تتحرك بعدها وزارة الصحة أي خطوة لإقراره. وفي تصريح لـ«الوطن» رأى الحسن أن سحب مشروع القانون هو تعطيل لتطوير القطاع الصحي باعتبار أن المشروع يشتمل على تطوير القطاع بشكل كبير لما فيه من مواد تساهم في بناء المدن الطبية وتفتح آفاقاً جديدة مؤكداً أن الهدف هو تنظيم العمل وتطويره وسحبه يعتبر تأخيراً للعمل. وأضاف حسن: كان دورنا في مشروع القانون إبداء رأينا ولذلك نحن لا نعلم الأسباب التي دفعت الوزارة إلى سحب المشروع القانون داعيا الوزارة ألا تعمل منفردة لتطوير القطاع الصحي لأن الآلية الجماعية هي مستند تطوير أي قطاع وهذا ما يطبق في دول العالم. وبين حسن أن مشروع قانون ترخيص المنشآت الطبية كان سيساهم في فتح باب الاستثمار للقطاع الصحي عبر جلب المستثمرين لفتح منشآت طبية في البلاد ما يشكل خطوة كبيرة للعمل على تطوير المنشآت الصحية وبالتالي المضي نحو تطوير القطاع الصحي ولاسيما بعدما تعرض في الأزمة إلى استهداف ممنهج بتدمير الكثير من منشآته.

وفي سياق متصل أعلن الحسن أن النقابة ستعقد مؤتمرها العام القادم والمقرر انعقاده في الشهر الثالث في مدينة حلب والذي سيكون بعنوان هدفنا الأول حماية سورية، كاشفا عن وجود ألفي طبيب في المشافي لتقديم الخدامات الطبية.

وأكد حسن أن النقابة ستعمل على تعزيز عودة الأطباء إلى مدينة حلب والمساهمة في إعادة تأهيل المنشآت الطبية معتبرا أن المؤتمر القادم سيتضمن الكثير من المقررات التي تساهم في تطوير عمل الأطباء وبالتالي تطوير القطاع الصحي بشكل يساهم في إعادة بناء البلاد.

ولفت حسن إلى أن المؤتمر سيشارك فيه أفرع النقابة في المحافظات ما يساهم بسماع هموم الأطباء على مستوى البلاد للعمل على حلها عبر المقررات التي سيخرج بها المؤتمر.

> مؤتمر الأطباء القادم في حلب وألفا طبيب يعملون في المدينة

مرضى بلا مصاعد في مشفى الباسل في طرطوس

| طرطوس- الوطن

هل يعقل أن تتعطل كل أو معظم مصاعد مشفى الباسل دفعة واحدة؟ وهل يجوز أن تبقى نحو الشهر دون إصلاح رغم المعاناة التي يعيشها المرضى جراء هذا الواقع؟وأين إجراءات إدارة هيئة المشفى والوزارة الوقائية وأيضاً العلاجية؟وأسئلة عديدة أخرى يتداولها المرضى وذووهم وكذلك الجهازان الطبي والتمريضي في المشفى منذ بضعة أسابيع دون أن يجدوا من يحل لهم لغز هذا التوقف والتعطيل الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ المشفى!

نعم مصاعد المشفى التي تستخدم لنقل المرضى من الإسعاف إلى الطوابق العليا ومن غرف العمليات الجراحية إلى غرفهم ومن غرفهم إلى أقسام التصوير والمخبر وغيرها وأيضاً التي يستخدمها المرضى المعوقون والمصابون والجهاز الإداري والفني لنقل كل ما يخص طعام المرضى وتخديمهم كلها خارج الخدمة ولا أفق قريباً لحلها كما تفيد بعض المصادر. مدير المشفى الدكتور محمد حسين يحمل المسؤولية لوكيل شركة (كوني) الصانعة لأنه صاحب وكالة حصرية عنها وهناك خلافات معهم لم تحل ويؤكد أن ورشة الإصلاح مقيمة في المشفى بانتظار وصول قطع التبديل المطلوبة مشيراً في نفس الوقت إلى وجود مصعد من المصاعد مازال شغالا وهو مخصص للطوارئ والإسعاف إضافة لمصعد الأطفال والمصعد البانورامي الخلفي في حين بعض المصادر الموثوقة في المشفى والقطاع الصحي ترى غير ذلك وتؤكد تعطّل وتوقف خمسة مصاعد وتتساءل عما قام به المدير قبل الوصول لمرحلة التوقف لكل أو معظم مصاعد المشفى وعن الإجراءات التي قام بها مع وزارة الصحة لتدارك هذه الفضيحة.

مصادر موثوقة أيضاً أكدت لـ«الوطن» أن مجلس إدارة المشفى درس هذا الواقع المؤلم في اجتماعه الأسبوع الماضي وقدم عدة أفكار لمدير المشفى ووضع المعالجة بعهدته فهو آمر الصرف وهو القادر على إيجاد حل سريع جداً فلا يعقل أن يبقى مشفى كبير بلا مصاعد وأيضاً بلا معظم الأدوية حيث يقوم أغلب المرضى بشراء الأدوية والمستهلكات الطبية وبلا جهاز قسطرة قلبية الذي مضى على تعطله نحو ثمانية أشهر حتى الآن.

والسؤال الذي بات يردده الكثيرون بعد ما حصل بشأن الأدوية المنتهية الصلاحية وبشأن الأجهزة المعطلة وبشأن آلية تأمين المستهلكات الطبية المختلفة وارتفاع أسعارها بشكل كبير على المرضى أين دور وزارة الصحة في المعالجة ومنع الخلل والمحاسبة وأين دور السلطات المحلية أيضاً؟

٦ زيارات على مدى شهرين لم تثمر بإصلاح الطبقي المحوري في درعا

| درعا - الوطن

لا تزال معاناة المرضى في محافظة درعا قائمة نتيجة استمرار تعطل جهاز الطبقي المحوري الوحيد فيها، حيث يضطر المرضى الذين تحتاج حالتهم الصحية إلى صور نوعية على هذا الجهاز إلى السفر إلى دمشق متحملين أعباء كبيرة.

وأشار العديد من المرضى وذويهم إلى أنه إضافة إلى مشقة السفر ضمن الظروف الراهنة وتكاليفها العالية التي تتطلب نحو ١٥ ألف ليرة سورية ذهابا وإيابا للمريض ومرافقه فإن هناك تكاليف باهظة للصورة حسب نوعها في القطاع الخاص حيث إن التصوير المباشر في مشافي القطاع العام غير متاح في اليوم نفسه ويتطلب تسجيل دور، على حين إن حالة المريض أحياناً لا تحتمل التأخير أو الرجوع إلى درعا ومن ثم العودة لدمشق مرة أخرى في ظل المعاناة والتكاليف السابقة الذكر.

وطالب المرضى بضرورة الإسراع بإصلاح جهاز الطبقي في الهيئة العامة لمشفى درعا الوطني وخاصة أنه منذ أكثر من أربعة أشهر معطل والوعود بإصلاحه لم تأت بنتيجة، ولدى مراجعة هيئة المشفى بينت مصادرها أن الجهاز قيد الإصلاح حالياً وعلى وعد قريب جداً بإتمام ذلك من قبل شركة الصيانة المتعاقدة مع وزارة الصحة لهذه الغاية، آملة هي الأخرى أن تنجز عملية الإصلاح سريعا للحاجة الماسة لجهاز الطبقي المحوري لكونه الوحيد في المحافظة ويفيد الخدمة الطبية والعلاجية للحالات المرضية النوعية مثل النزيف الدماغي واحتشاء الدماغ والأورام وغيرها.

وعلمت «الوطن» من مصادر مطلعة أن مهندس الصيانة من الشركة المعنية بالإصلاح يرافقه مهندس تجهيزات طبية من الوزارة قدموا ٦ مرات للهيئة من أجل عملية الإصلاح كان آخرها منذ نحو ١٠ أيام لكنها جميعاً لم تكلل بالنجاح بحيث يعود الجهاز إلى الخدمة، ويرجعون سبب تعطل الجهاز إلى ضعف شدة التيار الكهربائي وآخر زيارة أقلع الجهاز لكنه كان يفصل ولا يستمر بالعمل، فتم أخذ محول الجهد العالي لصيانته على وعد العودة سريعا وتركيبه بحيث يعمل الجهاز بشرط أن يتم تشغيله أوقات عمل المولدة الكهربائية لضمان وصول التيار بالشدة المناسبة له وتاليا عدم تعطله قدر الإمكان وأدائه لعمله بالشكل المطلوب حتى الآن الجهاز بانتظار تلك العودة.

وإزاء ذلك يبقى المطلب الملح بضرورة الخروج من دائرة الوعود البراقة حيث إن التأخير حسب بعض المصادر لا يعود لعدم توافر قطع الإصلاح المطلوبة في درعا فقط بل لتخوف مهندسي شركة الصيانة من القدوم أحياناً إلى درعا ضمن الظروف الراهنة وهو مسوغ غير مقبول لأن شركة الصيانة عندما تعاقدت على صيانة التجهيزات في مختلف المحافظات أواخر العام الماضي تدرك الواقع وعليها التكيف معه، على حين إن البعض غمز من جانب عدم وجود الخبرة المطلوبة لمن يأتي للصيانة بدليل تكرر الزيارات من دون الوصول إلى نتيجة.

محافظ حماة يدعو أهالي الربيعة لرفع أصواتهم عالياً

| حماة – محمد أحمد خبازي

في إطار توسيع دائرة جولاته بعيداً عن مركز المحافظة، للاطلاع على واقع المواطنين الخدمي بكل أنواعه وفئاته، جال محافظ حماة الدكتور محمد الحزوري في بلدة الربيعة بريف حماة الغربي التي يستهدفها الإرهابيون بالصواريخ كلما عنّ على بالهم ذلك.

وتفقد المخابز والمدارس والمركز الصحي، وقد أوعز بتنظيم ضبطي مخالفة بحق مخبزين لتلاعبهما بالوزن، وشدد على المعنيين من مرافقيه ضرورة تقديم أفضل الخدمات الصحية والعلاجية والخدمية للمواطنين وتأمين جميع متطلباتهم.

ودعاهم إلى ضرورة توفير المركز الصحي الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب، ولاسيما في العيادتين النسائية والسنية اللتين تعانيان نقصاً في المستلزمات الطبية. كما شدد على ضرورة زيادة عدد الأطباء في المركز من خلال التعاقد مع أطباء من أهالي البلدة أو البلدات المجاورة انطلاقا من أهمية تحسين الواقع الصحي، ودعا إلى تنظيم جدول بأسماء مرضى السكري لتزويدهم بالأنسولين والعلاج من خلال المركز بدلاً من تكبدهم عناء السفر والانتقال إلى العيادات الشاملة في مدينة حماة. وكذلك فرش الطرق المؤدية للمدارس بالحصى وبقايا المقالع لتحسين وضعها الفني وتسهيل حركة التلاميذ والطلاب عليها، واستكمال أعمال الصيانة في كل مدارس البلدة.

ودعا المواطنين إلى رفع الصوت عالياً في طرح المشكلات أمام المعنيين ليصار لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحلها.

الأمطار ترجع محطة تصفية مياه سد جبل العرب إلى الاستثمار

| السويداء -عبير صيموعة

أشار مدير الموارد المائية بالسويداء المهندس أدهم أبو لطيف إلى جريان بعض الأودية المغذية لعدد من سدود المحافظة جراء الهطلات المطرية المتعاقبة التي شهدتها المحافظة موضحاً أن الجريان يشمل الأودية المغذية لسدود الغيضة والطيبة والمشنف الشمالي والمشنف الجنوبي وجويلين إضافة إلى سدود جبل العرب والروم وسهوة الخضر وحبران.

حيث أدى وصول المياه إلى سد جبل العرب إلى إعادة تشغيل واستثمار محطة تصفية مياه سد جبل العرب وذلك بعد خروجها من الاستثمار نتيجة نفاد مخزون مياه السد لأسباب تتعلق بتراجع معدلات الهطل خلال موسم الشتاء الماضي إضافة إلى زيادة عدد المواطنين المطلوب تخديمهم بالمياه وأوضح مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب في السويداء المهندس «وائل شقير» أنه تم تشغيل المحطة باستطاعة تتجاوز ٨ آلاف م٣ يومياً بعد أن وصل مخزون المياه في السد إلى نحو ٩٠٠ ألف م٣ لافتاً إلى أنه تم إجراء تجارب تشغيلية لمدة خمسة أيام وبدأ الضخ حالياً لقرية سهوة الخضر وسيتم خلال الفترة القريبة القادمة الضخ لعدد من القرى التي كان يخدمها السد والتي تبلغ نحو ١٤ قرية وتجمعاً سكانياً تضم نحو ٤٥ ألف نسمة لافتاً إلى أن أهمية هذه الخطوة تكمن في توفير مصدر مائي إضافي بعد أن كانت عملية تخديم تلك القرى والتجمعات بمياه الشرب تتم بوساطة الصهاريج الأمر الذي سيساهم في حل مشكلة الطلب على مياه الشرب في تلك القرى مشيراً إلى أن محطة سد جبل العرب مجهزة بمنظومة وأجهزة تعقيم وعناصر فلترة متطورة والمياه المنتجة منها مطابقة للمواصفات القياسية السورية وجرى تحديثها خلال العامين الماضيين بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وأضاف شقير بأنه سيتم إعادة تشغيل واستثمار محطة تصفية سد الروم فور توافر مخزون مياه كاف في السد موضحاً أن المؤسسة وضعت بالخدمة خلال الشهر الماضي ثماني آبار لمياه الشرب كانت معطلة وذلك بعد إصلاحها حيث توزعت تلك الآبار في مناطق (عنز – رساس– بارك– المنطقة الصناعية في مدينة شهبا– عتيل– الرحى– الصورة الصغيرة – وقم) ما ساهم في زيادة الوارد المائي للقرى والتجمعات المذكورة.